الفصل الثانى

عمله فى مصر

جاء السيد جمال الدين إلى مصر للمرة الثانية فى أوائل المحرم سنة ١٢٨٨هـ (مارس سنة ١٨٧١م)، لا على نية الإقامة بها، بل على قصد مشاهدة مناظرها، واستطلاع أحوالها، ولكن (رياض باشا) وزير إسماعيل فى ذلك الحين رغب إليه البقاء فى مصر، وأجرت عليه الحكومة - راتبا مقداره ألف قرش كل شهر، نزلا أكرمته به، لا فى مقابل عمل، واهتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم، يستورون زنده، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبيعية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يومًا إلى الأزهر مدرسًا، وإنما ذهب إليه زائرًا، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة فى نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسية، فظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات.

وهنا موضع للتساؤل، عما حمل الخديو إسماعيل إلى استمالة الحكيم الأفغانى للإقامة فى مصر، وإكرام مثواه، فقد يبدو هذا العمل غريبًا، لأن لجمال الدين ماضيًا سياسيا، ومجموعة أخلاق ومبادئ، لا ترغب فيه الملوك المستبدون، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان فينال عطفهم ورعايتهم، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن فى إسماعيل جانبا ممدوحا، وهو حبه للعلم، ورغبته فى نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته فى الفلسفة، أقوى ظهورا، وخاصة فى ذلك الحين، من شخصيته السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العلم المحقق، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله، فترغيبه إياه فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحًا علميًّا، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده.

أما آراء الحكيم السياسية، وكراهيته للاستبداد، ونزعته الحرة، فلم يكن مثل إسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيرا، لأنه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١م) كان قد بلغ أوج سلطته، فكان يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، يأمر وينهى، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده، والصحافة فى بدء عهدها تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبى، لأن هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة

١٨٧٥م، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أوالخارجية، حين رغب إلى حكيم الشرق الإقامة والتدريس فى مصر، وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد، علمية، وأدبية، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦م.

وثمة اعتبار آخر، لا يفوتنا الإلماع إليه، ذلك أن جمال الدين قد بارح الآستانة، إذ لم يجد فيها جوًّا صالحًا للنهضة العلمية، أو الفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه وما لقيه فى «دار الخلافة» من العنت والاضطهاد، وكان إسماعيل ينافس حكومة الآستانة فى المكانة والنفوذ السياسى؛ وينظر إليها بعين الزراية، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثمانى، وليس خافيًا ما كان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل المستقل، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧م، وفى إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م، وعزمه على إعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات، لولا العقبات السياسية التى اعترضته، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما، وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩م الذى أصدره السلطان منتقصًا سلطة الخديو.

ففـى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الآسـتانة، فلم يفت إسماعيل أن يغتنم الفرصة ليحمى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانـى، ولا يخفـى مـا لهـذا العمل من حسـن الأثـر وجميل الأحدوثـة، إذ يرى الناس فيه أن مصر تـؤوى العلماء والحكماء، حين تضيق عنهم «دار الخلافة». وأن عاهل مصر، أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير، لأنه يفسح للعلم رحابه، ويوطئ له فى وادى النيل أكنافه.

وقـد يكون لرياض باشـا يد فى إكرام وفـادة المترجم، ولكن إذا علمنـا أن وزراء إسماعيل لم يكونوا يصـدرون إلا عن رأيه وأمره، وأدركنا أن رياض باشـا لم يكن الرجل الـذى ينفرد بهذا الصنيع، نحو المترجم، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض فضل المشـاركة فـى عمل كان لـه الأثر البالغ فـى نهضة مصر العلميـة والفكرية والسياسية.

أثره العلمى والأدبى فى مصر

أقـام جمال الدين فـى مصر، وأخـذ يبث تعاليمـه فى نفوس تلاميذه، فظهرت على يده بيئة اسـتضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت مـن ينابيع الأدب والحكمة، وتحـررت عقولها من قيود الجمـود والأوهام، وبفضله خطـا فى الكتابـة والخطابة فى مصر خطوات واسـعة، ولم تقتصر حلقات دروسـه ومجالسه على طلبة

العلم، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم، وهو فى كل أحاديثه «لا يسأم، كما يقول عنه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده من الكلام فيما ينير العقل، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالى الأمور أو يستلفت الفكر إلى النظر فى الشئون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصًا فى القاهرة».

وقال الأستاذ الإمام فى موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم «كان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون عل الإجادة فى المواضيع المختلفة منحصرين فى عدد قليل، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى، وخيرى باشا، ومحمد باشا سيد أحمد، على ضعف فيه، ومصطفى باشا وهبى، على اختصاص فيه، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون فى المراسلات الخاصة، وإما مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية، وما شاكلها، ومن عشر سنوات ترى كتبه فى القطر المصرى، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم، وأغلبهم أحداث فى السن، شيوخ فى الصناعة، وما منهم إلا من أخذ عنه أو عن أحد تلاميذه، أو قلد المتصلين به». انتهى كلام الإمام.

فـروح جمـال الدين كان لهـا الأثر البالـغ فى نهضـة العلوم والآداب فـى مصر، ولا يفوتنـا القول بأن البيئـة التى نهض بها كانت مسـتعدة للرقى، صالحة لغرس بذور هذه النهضة، وظهور ثمارها، أو بعبـارة أخرى، إن مصر بما فيها من الأزهر، والمعاهد العلمية الحديثة، والتقدم العلمى، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى، ولولا هذا الاستعداد، لقضى على هذه الدعوة فى مهدها، ولأخفق هو فى مصر كما أخفق فى الآسـتانة، حيث وجد أبواب العمل موصـدة أمامه، وهذا يبين لنا جانبا من مكانة مصر، وسبقها الأقطار الشـرقية فى التقدم العلمى والفكرى، والسياسى، ويزيد هذه الحقيقة وضوحًا، إنك إذا اسـتعرضت حياة جمال الدين العامـة وما تركه من الأثر فى مختلف الأقطار الشـرقية التى بث فيهـا دعوته، وجدت أثره فى مصر أقوى وأعظم منه فى أى بلد من البلدان الأخرى، وفى هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم، إذا تهيأت لها أسباب العمل، ووجدت القادة الحكماء.

أثره الأخلاقى والسياسى

جـاء المترجم مصر يحمـل بين جنبيه عبقريـة وروحًا كبيرة، ونفسًا قوية، تزينها صفات وأخلاق عالية، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى، وهذبتهـا الحكمة والمعرفة ومحصتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الأفغان، والتجارب التى مارسها، والشدائد التى عاناها، جاء وفيه من الشـمم والإباء مـا صرفه عن أن يطأطئ

الرأس على الضيم، وفيه من الثبات ومضاء العزيمة ما جعله يتغلب علـى العقبات التىاعترضته فى أدوار حياته، فقد رأيت كيف بقى علـى ولائـه للأمير محمد أعظـم، رغم ما أصابه مـن الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شـير على)، ورحل إلى الهند، فلم تطق السياسـة الاسـتعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها، وذهب إلى الآسـتانة، فلم يعـرف الملق والدهـان، وجهر بالحق، واسـتهدف لعدواة شـيخ الإسـلام، فلم يتراجـع ولم ينكص على عقبيـه، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الآستانة.

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين إلى مصر كانت بلا مراء أقـوى مما عرف عن المجتمع المصرى، فـى ذلك العهد، من خفض الجناح، والصبر على الضيم، وليس يخفى ما للشـخصيات الكبيرة من سـلطان أدبى علـى النفوس، وما تؤثر فيها مـن طريق القدوة، فالسـيد جمال الدين بما اتصف بـه من الأخلاق العالية، أخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة، ويحارب روح الذلة والاستكانة، فكان بنفسيته ودروسـه وأحاديثه، ومناهجه فى الحياة، مدرسة أخلاقية، رفعت من مسـتوى النفوس فى مصر، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة، وانتقالها من حالة الخضوع والاسـتكانة إلى التطلع للحرية والتـبرم بنظام الحكم فى عهد إسماعيل ومسـاوئه. والسـخط على تدخل الدول الأجنبية فى شئون البلاد.

الحالة السياسية والمالية فى مصر
كما شهدها جمال الدين الأفغانى

قضى جمال الدين الأفغانى فى مصر ثمانى سنوات وبضعة أشهر من عام ١٨٧١م إلى أن نفى منها سنة ١٨٧٩م وقد شهدت هذه الفترة أحداثـا كبيرة فى تاريخ مصر وكانت مرحلة هامة من مراحل كفاح جمـال الدين، ويقع معظمها فى عهد الخديـو إسماعيل، وقد نفى جمال الدين فى أوائل عهد توفيق.

كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، يتولاه بنفسـه، وظلت كل صغـيرة وكبيرة من شـئون الحكومة رهن إشـارته بحيث كان يحق له أن يحاكى لو يس الرابع عشـر ملك فرنسـا فى قوله «إنما الدولة أنا» إلى أن حدث التدخل الأجنبى بواسـطة (صندوق الدين) سنة ١٨٧٦م ثم الرقابة الثنائية البريطانية والفرنسية، ثم الوزارة المختلطة، فغلت سلطته بما كسـبه الأجانب من التدخل فى شئون الحكومة المالية والسياسـية، ولم يكن الـوزراء (أو النظار كما كان اسمهـم) سـوى موظفين لدى الخديـو، يعنيهـم لإدارة النظارات المعروفة فى ذلك العصر، كانت تسـمى (دواوين)، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن الخديو، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام (المفتشـين العموميين) وهما مفتش الوجـه البحرى ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السـلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمـر الخديو، وليـس معروفا على وجه التحقيـق ما هى الحكمة

فى إيجاد هذا النظام الذى يجعل سلطة المفتشين مساوية لسلطة النظار، وبجعلهم أعظم شأنا من هؤلاء، ويظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منها رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كلتيهما. وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد.

كان الحكم إذن حكمًا استبداديًا لا مجال فيه للحرية، حقًا إن إسماعيل أنشأ سنة ١٨٦٦م مجلسًا سمى (مجلس شورى النواب) ولكنه مجلس استشارى لا يملك سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، وقراراته كانت أشبه برغبات ترفع إلى الخديو وله فيها القول الفصل، فلم يكن ممكنا أن مثل هذا المجلس يؤثر تأثيرًا عمليًا فى سياسة الحكومة ولا أن يضع حدًا للحكم المطلق، وتدل الظروف والملابسات على أن إسماعيل حين أنشأه لم يعتزم التخلى عن سلطته المطلقة بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه[1].

هذا من الوجهة السياسية، أما من الوجهة المالية فقد كانت أسوأ منها حالا لقد كان أكبر آفات إسماعيل الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب، حتى كبل البلاد حكومة وشعبًا بالقروض الفاحشة.

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها إسماعيل أو اقترضتها الحكومة فى عهده:

(١) عصر إسماعيل جـ٢ ص ٩٦.

قروض مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القـرض	قيمـــة القـــرض	
سنة ١٨٦٤م	٥,٧٠٤,٢٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٦٥م	٣,٣٨٧,٣٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٦٦م	٣,٠٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٦٧م	٢,٠٨٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
سنة١٨٦٨م	١١,٨٩٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٧٠م	٧,١٤٢,٨٦٠	جنية إنجليزى
الديون السائرة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٧٨م	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
سنة ١٨٨٨م	٨,٥٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى

ويضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد فى سياقها وهى:

المتحصل من المقابلة	١٣,٥٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
دين الرزنامة	٣,٣٣٧,٠٠٠	جنية إنجليزى
ثمن أسمهم مصر فى قناة السويس	٤,٠٠٠,٠٠٠	جنية إنجليزى
ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيـت المـال	٥٣٧,٠٠٠	جنية إنجليزى
مطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦م	٦,٢٧٦,٠٠٠	جنية إنجليزى
المجموع	١٢٦,٣٥٤,٣٦٠	جنية إنجليزى

نظرة عامة فى هذه القروض

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنية، وهو فى الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر فى ذلك العصر.

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر سنة ١٨٦٣م بإسراف سلفه سعيد واعتزم أن يسير طبقًا لقواعد الاقتصاد والتدبير[1] ونوه بذلك فى خطبة ألقاها بحضور وكلاء الدول، وضح فيها برنامجه الذى اعتزم اتباعه فى الحكم، فهى بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان.

قال فيها «إن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة لا أتجاوزها أبدًا. وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها وآمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة».

تلك عهود الخديو إسماعيل فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد.

---

(١) تاريخ مصر المالى من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦م لبابونو paronot ص ١٨، ١٩.

ولكـن لم تكد تمضى عدة أشـهر علـى هذه الدعـوة حتى أخذ ينقضهـا، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية.

ولم تكن حالة البلاد المالية تسـتدعى الاقتراض، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم، وكانت تستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج إلى القروض، وعلاوة علـى ذلك فإن ما نشـأ عن الحـرب الأمريكية الأهليـة من ارتفاع أسـعار القطن فى أوائـل حكم إسماعيل، قد جعـل البلاد فى حالة يسر ورخاء.

واشـتملت ميزانيـة سـنة ١٨٦٤م على زيادة فـى الدخل على الخـروج، فلم يكن ثمة حاجـة إلى قرض جديد كمـا يقول مؤلف (تاريـخ مصر المالى) الذى عـاش فى ذلك العصر وألـف فيه كتابه القيم[1].

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سـنة ١٨٦٤، تذرع لتسويغة بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ولسـداد أقسـاط ديون سـعيد باشـا، ويقول مؤلف (تاريـخ مصر المالى) إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون، ولم يرد بميزانية سـنة ١٨٦٤م مما أنفقته الحكومة

(١) تاريخ مصر المالى من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦م لبابونو paronot ص ١٨، ١٩.

فى هذا الصدد سوى ١٢٥,٠٠٠ جنية ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤م من زيادة الدخل على الخرج.

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤م أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف، واستكثر من شراء الأطيان والأملاك لنفسه، والإنفاق عليها فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول، وما كان سداد ديون سعيد، ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى إلا ذريعة شكلية لذر الرمادى فى العيون.

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى، وليس فى كلامه مبالغة، لأن المعروف عن إسماعيل أنه كان بطبعه ميالاً إلى الأستكثار من المال والعقار، وظهرت عليه هذه الميول، ومنذ ولايته الحكم، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو، حتى صار مالكًا لخمس أطيان القطر المصرى.

كتبت مدام (أو لب إدوار) Mme olympe Edward فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل: إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطاع، ويلجأ إلى السخرة لزرعها واستصلاحها، ويعقد القرض تلو القرض

لآجـال طويلة، تاركًا لمن يخلفه فى الحكم أن يسـدد ديونة، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده[1].

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤م، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة واستدان ليقتنى الأطيان والعقار.

لم ينفق إسماعيل شـيئًا يذكر من قرض سنة ١٨٦٤م على مرافق البلاد العامة بل أنفق معظمه على توسـع دائـرة أطيانه وأملاكه، واشـترى فـى ذلك الحين قصـر (ميركون) على ضفاف البوسـفور ليتخـذه مقرًّا له عندما ينزل الآسـتانة، ولم يكن لولاة مصر قصور خاصـة بهذه المدينة ينزلون بها من قبـل، ولكن إسماعيل رأى من اسـتكمال مظاهر البـذخ أن يكون له قصر فخـم لا يقل بهاء ورواء عـن قصور السـلاطين، فابتاع ذلك القصر وأنفـق المبالغ الطائلة فى توسيعه وزخرفته.

وفى ذلك العهد بدأ ينشـئ القصور الفخمة فى مصر، فشرع فى إقامة سـراى الجيزة المشـهورة، وتعددت المبانـى حولها، ومدت الطرق الجملية بين الجيـزة والجزيرة، وأنفقت الأموال جزافًا فى سبيل إنشائها.

---

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أو لمب إدوار Mme Olympe Edward ص ٤٩.

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر فى قرض آخر سنة ١٨٦٥م ولم تمض ثمانية أشهر على القرض الأول.

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثانى، وهو الأزمة المالية التى عقبت هبوط أسعار القطن، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥م فتح الأسواق أمام القطن الأمريكى، فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين والملاك، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل(كما حدث سنة ١٩١٩م، والتاريخ يعيد نفسه)، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥م، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الأزمة فحصرت ديون الأهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧٪ وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنية.

ولا شك فى أن إسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد، لما كانت الحكومة فى حاجة إلى هذا القرض الجديد، ولا الذى سبقه،فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة.

اقترض إسماعيل قرضا سنة ١٨٦٥م من بنك الأنجلو، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه ولم يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ورهن فى مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول).

واستدان قرضا جديدًا من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦م، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ورهن فى مقابلة إيرادات السكك الحديدية.

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق، ولكن المفاوضات بشأنه طالت، فلم يطق إسماعيل صبرا، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم، فأتم صفقته أيضا.

واستدان إسماعيل فى تلك السنة أيضا دينين آخرين من الديون السائرة. ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض، ولكنه أنفقها على بناء قصوره، ودفع منها ثمن أملاك أخيه مصطفى فاضل وعمه محمد عبد الحليم فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا، وامتدت أطماعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهما إياه فى تغير نظام التوارث، وقد حصل إسماعيل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦م الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه ومن قرض سنة ١٨٦٦م والديوان السائرة أدى

الرشـوة التى بذلها لسـلطان تركيا ولحكام الآستانة للحصول على هـذا الفرمان، وقد بلغت هذه الرشـوة ثلاثة ملايين جنية تقريبا، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم.

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيهما لا ينفع البلاد، لأن تغير نظام توراث العرش كان مسـألة شـخيصة لإسماعيل، وكذلك شـراء أملاك أخيه وعمه، فكان إسماعيـل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه، وتحقيقًا لأطماع شخصية وإرضاء لخزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها.

واقترض سـنة ١٨٦٧م قرضًا جديدًا قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، ولم يعرف سـبب ظاهر لهذا القرض، واختلفت الآراء فى تعليله، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السـابقة كان لا يفتـأ يسـتدين ديونًا سـائرة من المرابين الأجانـب المقيمين فى مصر، ولم يكن لهذه الديون حسـاب ظاهـر، ولا حد معلوم، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشـة جدًا، وكان العمل فى ذلك الحين قائمًا على قدم وسـاق لتجديـد حديقة الأزبكية، وبناء دار التمثيل، ومضمار لسـباق الخيل، وبنـاء قصور عابدين والقبه والزعفران والجيزة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا فاضل برمل الإسـكندرية، فكل هـذه المبانى كان ينفق عليها مـن الديون ثابتة كانت أو سائرة لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها.

وقـد بلغت الديون السـائرة إلى ذلك الحين نحو عشـرة ملايين جنية، وهو مبلغ باهظ يثقـل كاهل الخزانة، وفوائده تبتلع جزءًا كبيرًا من الإيراد، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧م برغبته فى سـداد فوائد هذه الديون، وفى تحويل الديون السـائرة جميعها إلى دين ثابت، على، أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت، فلا هى سددت ولا فوائدها سددت، ولا تم تحويلها.

واشترك الخديو فى المعرض العام الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب، فأنفق فى هذا السـبيل سنة ١٨٦٧م، وظهـر فيـه بمظهر فخم يأخذ بالألبـاب، فأنفق فى هذا السـبيل وفى رحلته بباريس ملايـين الجنيهات، وكان عرضه من هذا الإسـراف هو الظهـور بمظهر العظمة واجتـذاب ثقة البيوت الماليـة الأجنبية لتقرضه من جديد، وضـاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشـاوى والهدايا التى بذلها فى الآستانه ليحصل على لقب (خديو).

وقد نال الفرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧م.

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال، ولجأ الخديو إلى الاستدانه من جديد.

واقـترض فعلًا سـنة ١٨٦٨م قرضا جديدًا قـدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيـه من بنـك أوبنهايم، وكان من شـروط هذا القـرض أن يكف الخديو عن الاستدانه مدة خمس سنوات.

أنفق إسماعيل من القرض نحو مليونى جنية فى الآستانة على حفلات وولائم ورشاوى للسلطان ولرجال حكومته.

وأنفق جزءًا منه فى إتمام بناء قصوره فى عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالإسكندرية، وتأثيثها بفاخر الأثاث والرياش، من هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م، وقد بلغت مليونًا ونصف مليون جنية تقريبًا.

ولم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين الماء ينضب من الخزانة، وكان إسماعيل مقيدًا بما اشترطه في القرض السابق، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى فى روع ضيوفه الأوربيين أن خزائن مصر تفيض بالمال، وفى الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين، لا تدع مجالا للشك فى ذلك، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضًا جديدًا!!.

ولكنه كان فى حاجة إلى المال فابتكر له وزيره إسماعيل صديق (المفتش) طريقة خطرة اتبعها فى صيف سنة ١٨٦٩م، وهى أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن، وتربى على خمسمائة ألف أردب، قبض ثمنها نقدًا، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر، أى بعد جنى محصول القطن الجديد.

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية، وقبضت ثمنه، وقد سويت هذه الفضيحة بأن

طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشًا ما اشتروه منها بسعر ٧١ قرشًا، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢٪ سنويًا أى أن ربحهم بلغ ١٠٪ سنويًا.

وتكررت هذه العملية غير مرة فى سنوات عدة، فقد كانت الحكومة تبيع للتجار الأجانب غلالا ليست فى حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها، وتتسلم الثمن فورًا، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته إياها، ودفعت ثمنها أوراقًا وسندات على الخزانة مع فوائد لا تقل عن ١٨٪ أو ٢٠ فى المائة، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلى الذى أخذته من التاجر، بل على المبلغ التالى المقدر ثمنًا لغلاله، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة.

وإذا كان إسماعيل مقيدًا بعدم الاقتراض طبقًا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨م ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الحكومة التركية فحاولت وضع جد لها، وحظرت على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩م أن يقترض إلا بإذنها، ولكن إسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة، فلم ير بدًّا من أن يعقد قرضًا لحسابه الخاص.

فاستدان فى أبريل سنة ١٨٧٠م من البنك الفرنساوى المصرى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيه بفائدة ٧٪ بضمان أطيانه الخاصة، عدا الأطيان التى رهنها سابقًا ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية

الثانى وصدر بواقع ٦٧فى المائة فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيهافى عشرين سنة، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويًا لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنيها أى ١٣ فى المائة تقريبًا من رأس المال المدفوع.

وبلغت الديون السائرة نحو خمسة وعشرين مليون جنيه.

أما فوائد هذه الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم، فالسيوجليون دنجلار، Gellion Danglar يقول فى رسائله[1] أن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديو إسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ و ٢٤٪ فى السنة، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧م) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠م

يتضح مما تقدم مبلغ ما بهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التى عقدها إسماعيل، ومقدار الارتباك الذى وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن.

على أن هذه الحالة، ولو عولجت بالحكمة وحسن التدبير، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التى وقعت من بعد فلو وضع

(١) رسائل عن مصر الحديثة ص ٦٦.

إسماعيل حدًّا لإسرافه وأهوائه، لسار بالبلاد فى طريق مأمون، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة، ولكنه على العكس استمر فى خطته، وتلت القروض قروض، حتى فقدت البلاد استقلالها المالى.

ومما جعل إسماعيل يتمادى فى الإسراف والاستدانة أنه لم تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة، وتحاسبها على الأموال التى تبددها، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية إسماعيل صديق فى كل انعقاد، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية، وما جرته من الخراب على البلاد، وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض أعتراضًا جديًّا على تلك السياسة، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة.

وفى سنة ١٨٧٠م نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية، فاضطربت الأسواق فى أوربا، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض، وكان الخديو فى حاجة إلى المال، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته، فابتدع طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يجبى من الأهالى، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١م.

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدمًا تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ولكى يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة لا تزيد مدتها عن ست سنوات علاوة على الضريبة السنوية، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدمًا بواقع ٨,٥٪.

وقد جعل هذا القانون دفع المقابلة اختياريًا. ولكن الحكومة لجأت فى تنفيذه إلى التورط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر الأهلين ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة وخاصة فى المسائل المالية، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقًا وضنكًا.

وقد استطاعت الحكومة أن تجبى من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١م، وبلغ مجموع ما جبته منها نيفًا وثلاثة عشر مليون جنية ونصفًا لغاية ١٨٧٧م.

وانتظر إسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذًا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨م، وسعى جهده فى الآستانه وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشاوى والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩م ويحصل على الفرمان

الـذى يبيح له الاقتراض من غير حاجـة إلى إذن الحكومة التركية فناله فى سنة ١٨٧٢م.

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر إسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد حتـى عقد قرضًا جديدًا من بيـت أوبنهايم المالى قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيـة، وهو أكبر القـروض من جهة القيمة، وأسـوؤها من جهه الشـروط، وقد دعاه الماليون «القرض الكبير» وهو حقيق بأن يسمى «القرض المشئوم».

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعتزم سـداد الديون السائرة، ولكنه فى الواقع لم يخصص شـيئًا منه لهذه الغاية، وبقيت الديون السائرة كما كانت.

عقـد هذا القـرض بفائـدة ٧٪ وقيمـة سـنداته ٨٤,٥٪، وبلغ مـا دخل الخزانـة منه بعد اسـتبعاد النفقات والخصم والسمسـرة ٢٠,٧٤٠,٠٧٧جنيـة، أى بنقـص ٣٧٪ مـن قيمـة الديـن الإسمية فخسـرت الحكومة من أصل القرض نيفًا وأحد عشـر مليون جنية، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢,٢٦٥,٦٧١ جنية، ثم أنها لم تقبض المبلغ نقدًا، بل تسـلمت منه فقط أحد عشـر مليون جنية، والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية.

ومـن هـذا يتبين أن قرضًا ألقـى على عاتق البلاد عبئًا جسـيمًا مقداره اثنان وثلاثون مليون جنية، بلغ صافى ما تسلمته الحكومة منه نقدًا أحد عشـر مليون جنية فقـط، وليس فى تاريخ القروض،

فى العالم قاطبة، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة، بل هذه السرقة العلنية، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط.

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها إسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣م الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا، أو بعبارة أخرى أن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى.

واحتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤م، فابتدع له وزير ماليته إسماعيل صديق (المفتش) وسيله جديدة يقترض بها من الأهالى دينًا سمى (دين الرزنامة).

كانت مصلحة «الرزنامة» تودع فيها رءوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم فى مصلحة الرزنامة، بأن يدعو فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة فى مشروعات صناعية وتجارية، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات، على أن تكون المائة فيها مائة، ويكون ثمن هذه السندات متراوحا بين جنيهان ونصف وخمسة جنيهات، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩٪.

وقد أوجس الأهلون شـرًا من هـذه الطريقة فى ابتراز أموالهم، لأنهم عالـون بمصيرها، لكـن الحكومة لجـأت إلى الطريقة التى اتبعتها فى تحصيل المقابلة، فبلغ ما سـاهم فيه الأهالى من سندات هـذا القرض الإجبارى ٣,٣٣٧,٠٠٠ جنيه، لم يدخل الخزانة منها سوى ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى.

ولم تكـف هذه القـروض طلبات الخديو وبطانته، بل اسـتولوا أيضـا على ما فى خزائن بيت المـال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأيتام.

وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧,٠٠٠ جنيه.

واسـتمر إسماعيل صديق يسـتدين بواسـطة المالية من المرابين الأجانب، فازداد الدين السائر تضخمًا.

وثمة مطلوبات مـن الحكومة لتجار ومقاولين ودوائر، أو رصيد حسـابات جاريـة للبنـوك ورواتب متأخـرة للموظفـين وأرباب المعاشـات وقد بلغت هذه المطلوبـات ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنية أضيفت إلى الدين السائر.

التدخل الأجنبى فى شئون مصر المالية

لم يكن ممكنا أن يبقى اسـتقلال البلاد سـليمًا مع بلوغ القروض الحد الذى أوجزناه، لأن هـذه القروض هى أموال أجنبية، دفعها ماليـون ومرابون ينتمون إلى دول أوربيـة تطمح من قديم الزمن إلى

التدخل فى شـئون مصر، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شـأنها أن تفقد البلاد اسـتقلالها المالى، كما يفقد الفرد اسـتقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون، فيصبح أسـير دائنيه، والقروض التى اسـتدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكـوم، وهذا وحده يعطيـك فكرة عن فداحتهـا، فلا عجب أن تكـون النتيجة فتـح أبواب التدخل الأجنبى فى شـئون مصر على مصراعيـه، وقد بدأ هذا التدخل ماليًا، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى، فكان تدخلًا مزدوجًا.

وقد أخذ هذا التدخل شـكلا خطيرًا لافتًا للأنظار سنة ١٨٧٥م، حين اشـترت بريطانيا أسـهم مصر فى قناة السويس، وهى صفقة خاسرة لأن شـراء الحكومة البريطانية أسـهم مصر فى القناة كان كارثـة علـى مصـر، إذا كانت أول خطـوة خطتهـا إنجلترا نحو الاحتلال الذى وقع سنة ١٨٨٢م.

ولما سـاءت حالة الخزانـة، ورأى إسماعيـل أن البيوت المالية الأوربية قـد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها علـى الوفاء، أراد أن يقـدم لها برهانا على أن مصـر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هـذه الغاية، وذلك أنه عرض سـنة ١٨٧٥م على بريطانيا إيفاد موظف مالى كفء يدرس حالة الحكومة المالية، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة.

وكان تقدير إسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف، لا تلبث أن تقدم تقريرًا بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها، فيرتكن على هذا التقرير، لكى يقنع البيوت المالية الأوربية بإقراضه من جديد، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجًا ناجعًا لحالة البلاد المالية، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض.

وقد اتجه إسماعيل صوب إنجلترا فى طلب هذه البعثة، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل، فإن هزيمتها فى تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو بريطانيا، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة.

لبت الحكومة الإنجليزية نداء إسماعيل، لأنها وجدت فى طلبه فرصة جديدة للتدخل فى شئون مصر، وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برياسة المستر «استفن كيف» «Cave» أحد الماليين المعدودين من الإنجليز، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف».

كانت هذه البعثة وما خولها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته، مظهرًا من مظاهر التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية فى القناة، فكانتا ضربتين قاصمتين، أصابتا مصر فى استقلالها المالى وكيانها القومى.

جـاءت البعثـة إلى مصر وفصحـت حالة مصر الماليـة وقدمت تقريرها،أشـارت فيه إلى سـوء حالة المالية المصريـة، واقترحت كشرط ضرورى لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوربية، بأن تنشىء الحكومـة مصلحة للرقابة على ماليتها برياسـة شـخص ذى ثقة أشـارت تلميحًا بأن يكون بريطانيا، واشـترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضًا إلا بموافقتها.

وسـارت الضائقة الماليـة فى طريقها، وأعـوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقسـاط الديون، وأخيراً عجزت عن الوفاء، فأصدر الخديو مرسـوما فى ٦ أبريل سـنة ١٨٧٦م بتأجيل دفع السـندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى أبريل ومايو ثلاثة أشهر، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشـهر إلا للمحافظة على الظواهر، وكان الغرض هو التأجيل إلى ما شـاء الله، وأعلن هذا المرسـوم فى بورصة الإسـكندرية يوم ٨ أبريل، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع، أو بعبارة أخرى بالإفلاس، ولما ذاع هذا المرسـوم سرى السخط والذعر إلى الأسـواق المالية الأوربية واسـتهدف إسماعيـل لمطاعن الماليين والمرابين الأجانـب، وانقلبوا يتهددون ويتوعـدون، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون.

شـعر الخديو بارتبـاك الحالة الماليـة، وما تنطـوى عليه من الأخطار، ومايجر إليه سخط الماليين الأوربيين من العواقب، فأراد اسـترضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم اسـتيفاء ديونهم، فطلب

إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعًا بإنشاء (صندوق الدين) وتوحيد الديون.

واستجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين، وأصدر مرسومًا فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦م بإنشاء (صندوق الدين) ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية، وخصص له إيراد مديريات الغربية، والمنوفية، والبحيرة، وأسيوط، وعوايد الدخولية فى القاهرة والإسكندرية، إيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش، وإيراد السكك الحديدية، ورسوم الدخان، وإيراد المصلح (ضريبة الملح)، ومصايد المطرية (دقهلية)، ورسوم الكبارى، وعوايد الملاحة فى النيل، وإيراد كوبرى قصر النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية.

ولا نزاع فى أنه، من جهة الحق والقانون، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بتلك السلطة، ولكن فكرة الطمع والاستعمار، وغلبة القوى على الضعيف، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد، وفرض الوصاية الأوربية على ماليتها.

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦م، أصدر الخديو مرسومًا ثانيًا بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد،

سمى (الدين الموحد)قدره ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى، بفائدة سبعة فى المائة، يسدد فى ٦٥ سنة، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنيين على استيفاء ديونهم.

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية، أصدر الخديو فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦م مرسومًا ثالثا بإنشاء (مجلس أعلى للمالية)، مؤلف من عشرة أعضاء خمسة أجانب، وخمسة وطنيين، ومن رئيس يعينه الخديو، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة، والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) والثالث بتحقيق الحسابات، ويبدى المجلس - رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيسا لهذا المجلس!

الرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية على شئون مصر المالية

إن إنشاء صندوق الدين، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية وتوحيد الديون، كل هذه الوسائل، على ما فيها من افتيات على سلطة الحكومة، لم تقع الحكومة البريطانية، ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين، فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى

صندوق الدين، وجاهدت بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين.

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقى، بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية، ويجعل مصر أكثر خضوعًا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية، واتفقت مع فرنسا على خطة موحدة لإكراه إسماعيل على قبول الأوضاع التى يقترحانها، وأهمها فرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية، ووضع السكك الحديدية، وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة.

وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان، فتردد إسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين البريطانية والفرنسية، فنزل أخيراً على إرادتهما ورضى بالرقابة الثنائية سنة ١٨٧٦م.

الوزارة المختلطة

وأعقب فرض الرقابة الثنائية تأليف (لجنة تحقيق عليا) أوربية سنة ١٨٧٨م لفحص شئون الحكومة المالية، ثم تعيين وزارة مختلطة فى نفس السنة برياسة نوبار وفيها وزيران أوربيان أحدهما بريطانى وهو ريفرس ويلسن Rivvers Wilson وقد تولى

وزارة المالية والثانى فرنسى وهو دى بلينيير De Blig-nieres وقد تولى وزارة الأشغال، فكان تعيين هذه الوزارة إهانة للبلاد وصدمة لشعور الأهلين الذين سموها الوزارة الأوربية.

النهضة الوطنية والسياسية

فهذا التدخل الأجنبى فى شئون البلاد المالية والسياسية والعدوان على استقلالها وكرامتها كان من الأسباب الجوهرية التى حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساوئه، لأن سياسة الحكومة هى التى أفضت إلى هذا العدوان الصارخ.

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية فى مصر، ووجدت مبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلا إلى النفوس، فكانت من العوامل الهامة فى ظهور هذه النهضة التى شغلت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أدوار الحركة القومية.

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية، وإقبال الناس عليها، فمن الصحف التى كان لجمال الدين يد فى إنشائها أو تحريرها جريدة (مصر) التى ظهرت سنة ١٨٧٧م، وهى جريدة أسبوعية لمحررها أديب إسحاق ومديرها سليم نقاش وقد أنشأ الاثنان أيضا سنة ١٨٧٨م صحيفة يومية بالإسكندرية باسم جريدة (التجارة) وسياسة الصحيفتين وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم جمال الدين وروحه وكانت له فى الصحيفتين بعض المقالات يكتبها

أو يمليهـا علـى تلاميذه وكانـت صحيفة (مصر) تنشـر له بعض المقالات تارة باسمه ومرة باسم (المزهر بن وضاح).

وجريدة (مرآة الشـرق) وقد تولاها سـليم عنحورى ثم إبراهيم اللقانى بإيعاز من جمال الدين الأفغانى.

وجريدة (أبو نضارة) ليعقوب صنوع الذى كان على صلة به.

وكان لهذه الصحف وغيرها فضل كبير فى إنارة البصائر والأفكار وتوجيـه الأنظار إلى العناية بشـئون البلاد عامـة وتبرم المواطنين بحالتها السياسـية والمالية، فكانت من عوامل النهضة السياسـية والأدبية فى البلاد.

ومن مآثر جمـال الدين الأفغانى ظهـور روح اليقظة والمعارضة فى مجلس شـورى النواب على يد نواب نفخ فيهم من روحه وعلى رأسـهم النائب عبد السلام المويلحى الذى يعد من تلاميذه الأفذاذ. وإنـك لتلمس الصلـة الروحية بينهمـا، من الكلمـات والعبارات الرائعة التى كان المويلحى يجهر بها فى جلسـات مجلس شـورى النواب، فإن هذه العبارات هى قبس من روح الحكيم الأفغانى.

وقد جاء ذكر النائب المويلحى ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسـان سـليم المنحورى الأديب السورى حين زار مصر ووصف مكانة جمال الدين بقوله:

«وفى خلال سـنة ١٨٧٨م زاد مركزه خطـرًا وسما مقامه، لأنه تداخل فى السياسات وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار لـه أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية، مثل محمود باشـا

سامى البارودى الذى نفى أخيرا مع عرابى إلى جزيرة سيلان، وعبد السلام بك المويلحى النائب المصرى فى دار الندوة، وأخيه إبراهيم (المويلحى) كاتب الضابطة، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره، ويعلون بين الناس مناره، من أرباب الأقلام، مثل الشيخ محمد عبده، وإبراهيم اللقانى، وعلى بك مظهر، والشاعر الزرقانى، وأبى الوفاء القونى فى مصر (القاهرة)، وسليم النقاش، وأديب إسحاق، وعبد الله نديم فى الإسكندرية».

* * *

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦م دورا جديدا امتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس أعضاء مجلس شورى النواب وبدت هذه الروح فى مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد أن كان يخيم عليه الخمول والجمود فى الأدوار السابقة.

فلما اجتمع المجلس فى نوفمبر سنة ١٨٧٦م كان جوابه على خطبة العرش مكتوبا بأسلوب جديد وروح جديدة تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى كانت ترد فى الأجوبة السابقة وتضاءلت فيه أساليب العبودية للخديو، مما دل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم، ويمتاز الجواب أيضا بإيجاز عباراته وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة، وهذا ينبىء بتطور الأفكار وتقدم لغة الكتابة والإنشاء.

وبـــرز فى ميدان النقـــاش أعضاء أكفاء برهنـــوا على حصافة فى الرأى وقدرة فى المنطق، وســـداد فى المقصد، نذكر منهم على سبيل المثـــال (لا علـــى ســـبيل الحصر): محمـــود العطار، وعبد الســـلام المويلحـــى، ومحمـــد راضى، وعثمـــان الهرميل، ومحمود ســـالم، وبدينى الشريعى، وإبراهيم الجيار، وغيرهم.

وقد أصدرت الحكومة مرســـوما فى يناير سنة ١٨٧٩م قضى بأن القوانـــين المتعلقة بالشـــئون المالية تصدر بعـــد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو، وأغفل مجلس شورى النواب، ففى جلسة تالية لصدور هذا المرسوم اعترض النائبان محمود العطار وعبد السلام المويلحى على إغفال المجلس، ومطالبا بعرض القوانين المالية عليه ووجوب إقراره لها، ووافق النواب على هذا الاعتراض، فحدثت أزمة بين المجلس والحكومة، وازداد نفور الأمة من وزارة (نوبار) واتسعت حركة المعارضة ضدها داخل المجلس وخارجه.

وعطلـــت الـــوزارة جريدة (التجـــارة) لأديب إســـحاق وجريدة (الوطن) لميخائيل عبد الســـيد خمسة عشر يوما لإثارتهما الخواطر فى كتاباتهما.

ثورة ضباط الجيش - ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩م

وفـــى خلال مدة التعطيل وقعت ثـــورة ضباط الجيش على وزارة نوبار (١٨ فبراير ســـنة ١٨٧٩م)، وكانت هذه الثورة صدى لشعور

المواطنين ضد هذه الوزارة، فقد أسرفت فى ممالأة الدائنين الأجانب وعينت كثيرا من الأوربيين فى المناصب الهامة للحكومة، وأهدرت حقوق الموظفين الوطنيين وعزلت طائفة منهم، وأحالت إلى الاستيداع ٢٥٠٠ من ضباط الجيش بحجة الحاجة إلى ضغط المصروفات.

فثار الضباط واحتشدوا يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩م واتجهوا إلى وزارة المالية، واتصلوا بطائفة من أعضاء مجلس شورى النواب ليشاركوهم فى مظاهرتهم، واكتفى بعضهم بالسير فى موكب المظاهرة، راكبين حميرهم، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس فى المظاهرة، واعتدى الثائرون على (نوبار) بالضرب، وطرحوه أرضا، كما اعتدوا على (ريفرس ويلسن) وزير المالية واقتحموا وزارة المالية وحبسوا بإحدى غرفها نوبار وريفرس ويلسن ورياض، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار.

زلزلت هذه الثورة مركز وزارة نوبار، فاستقالت فى اليوم التالى، وتألفت وزارة جديدة برئاسة توفيق بن إسماعيل وفيها الوزيران الأوربيان ريفرس ويلسن ودى بلينيير، وخولا حق (الفيتو) أى وقف أى قرار لمجلس الوزراء لا يرضيان به، فاستمرت الخواطر ثائرة.

وسلكت وزارة توفيق إزاء مجلس شورى النواب مسلك العنت والإرهاق فاستصدرت من إسماعيل مرسوما بانفضاضه بحجة انتهاء

مدتـــه، ولم تكن قد انتهـــت فرفض المجلس الإذعـــان لهذا القرار وكتب النواب عريضة بذلك إلى الخديو إسماعيل.

الجمعية الوطنية - أبريل سنة ١٨٧٩م

ولم يكتفوا بذلك بل تشاوروا فيما يجب عمله تجاه هذه الأزمة، وأشركوا معهم فى التشاور العلماء وأصحاب الرأى والأعيان والتجار، واجتمعوا جميعا بدار الســيد على البكرى نقيب الأشراف، ثم فى منزل إسماعيل راغب وزير المالية الســابق ورئيس مجلس شــورى النــواب فى أول إنشــائه، وعقدوا بداره (جمعيــة وطنية) واتفقوا على وضع بيان بما اســتقر عليه رأيهم، ويتضمن مشــروع تســوية مالية يعارضون به المشروع الذى وضعه ريفرس ويلسون وزير المالية والذى كان أساســه جعــل مصر فى حالة عجز عن ســداد ديونها، أى فــى حالة إفلاس، وجعلوا أســاس مشــروعهم اعتبار إيرادات الحكومة كافية للوفاء بمصروفاتها بما فيها أقســاط الديون، وذلك بكفالتهــم، وتأليــف وزارة وطنية، وتعديل نظام مجلس شــورى النواب وتخويله الســلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوربا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد وقع علــى بيان الجمعية الوطنية ســتون من أعضاء مجلس شــورى النواب، وســتون مــن العلمــاء والهيئــات الدينية، وفى مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريرك الأقباط، وحاخام الإسرائيليين، و ٤٢ مــن الأعيان، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و٩٣ من ضباط الجيش.

وقدم وفد من الأحرار (اللائحة الوطنية) كما سموها إلى الخديو إسماعيل. فلم ير بدًّا من الاستجابة لمطالبهم، وعهد إلى محمد شريف تأليف الوزارة الجديدة، فألفها خالية من الوزيرين الأجنبيين، وبدا من خطاب إسماعيل إلى شريف أنه يقر اللائحة الوطنية، وقرر فيه مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب، وبذلك اكتملت سلطة هذا المجلس بتقرير هذا المبدأ الذى هو حجر الزاوية فى النظام الدستورى.

ولكن الدول الأوربية وقفت للوزارة الوطنية بالمرصاد وسعت جهدها فى خلع إسماعيل، ووافقتها حكومة الآستانة على مؤامرتها، وأعلنت خلعه فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩م.

وتولى توفيق مسند الخديوية، وكان أبرز عمل له أن أقصى شريف عن الوزارة وعطل الحياة النيابية زهاء سنتين حتى قامت الثورة العرابية.

❑❑❑